



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية موريتانيا الإسلامية

من أجل

برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
v	موجز القرض
vi	موجز البرنامج
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
3	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
4	جيم - استراتيجية الصندوق في التعاون مع موريتانيا
5	الجزء الثاني - البرنامج
5	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
6	باء - الأهداف والنطاق
6	جيم - العناصر
8	دال - التكاليف والتمويل
11	هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها
12	واو - التنظيم والإدارة
13	زاي - المبررات الاقتصادية
14	حاء - المخاطر
14	طاء - السمات الابتكارية
15	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
15	الجزء الرابع - التوصية
	الملحق
17	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

APPENDIXES

الصفحة

الذيول

1 I. COUNTRY DATA

أولا - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING IN MAURITANIA

ثانيا - التمويل السابق للصندوق في موريتانيا

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

ثالثا - الإطار المنطقي

6 IV. ORGANIGRAMME

رابعا - الهيكل التنظيمي



معادلات العملة

أوقية موريتانية	=	وحدة العملة
272 أوقية موريتانية	=	1.00 دولار أمريكي
0.004 دولار أمريكي	=	1.00 أوقية موريتانية

الموازين والمقاييس

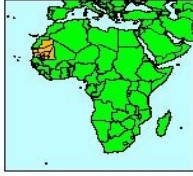
2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية

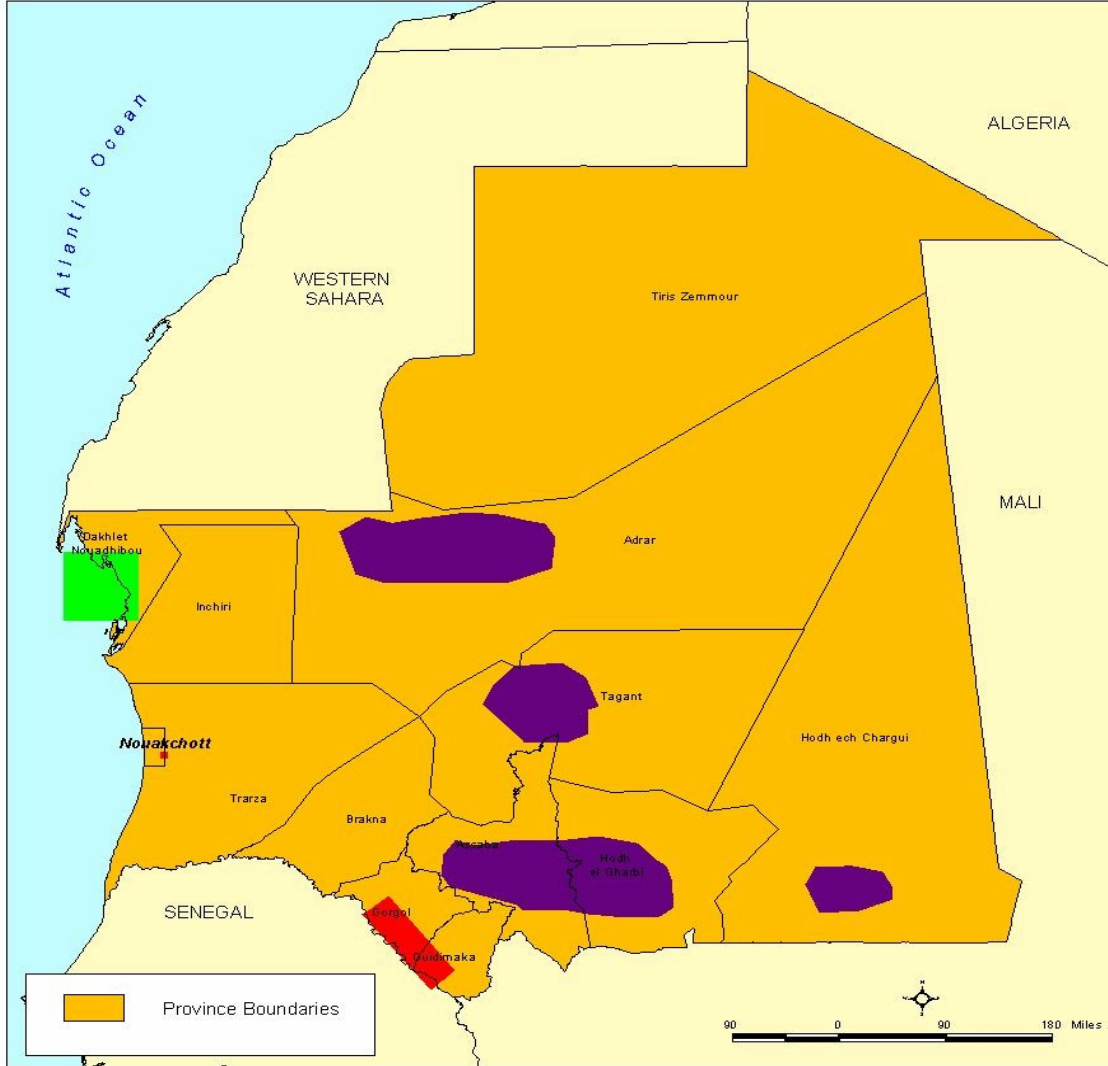
السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج



MAURITANIA



The designations employed, boundaries and presentation on this map do not imply on the part of IFAD any judgment on the legal status of any territory

المصدر:

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو التحويم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية موريتانيا الإسلامية

برنامج مساندة التنمية المستدامة في منطقة الواحات

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية موريتانيا الإسلامية
الوكالة المنفذة:	وزارة البيئة والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للبرنامج:	33.9 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	7.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 11.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
قيمة التمويل المشترك:	المرفق العالمي للبيئة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: 11.6 مليون دولار أمريكي المرفق العالمي للبيئة: 2.8 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	
مساهمة المقترض:	6.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلّفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يستهدف البرنامج المقترح 70 من مجتمعات مناطق الواحات التي تساندها المرحلة الثانية من برنامج الواحات كما سيوسع نطاق ما يقدمه من دعم يشمل نحو 50 مجتمعا جديدا من مجتمعات مناطق الواحات. ويقدر مجموع عدد سكان هذه الواحات بنحو 250 000 نسمة يؤلفون نحو 50 000 أسرة. ومعظم سكان الواحات فقراء تنقصهم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وينتشر سوء التغذية بينهم، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال، وأعراض ما بعد الولادة، كما أن معدل الأمية مرتفع حتى بين الرجال.

لماذا هم فقراء؟ تعتمد معظم الأسر في مناطق الواحات اعتمادا كبيرا على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش. ولكن الأساليب الزراعية المستخدمة تعتبر أساليب بدائية تعتمد على معرفة محدودة وتنفذ في ظل ظروف بيئية قاسية. وأدت حالات الجفاف المتكررة في السنوات الثلاثين الماضية إلى حدوث انخفاض كبير في كمية المياه المتاحة للري وإلى تراجع مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على انحسار مياه الفيضانات وعلى الزراعة البعلية. وأدت حالات الجفاف هذه أيضا إلى حدوث تراجع كبير في عدد الحيوانات الزراعية وإنتاجيتها. ورغم أن المجال متاح لتنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي فإن هذا المجال لم يستغل بالقدر الكافي بسبب ضعف إمكانيات الوصول إلى الأسواق وصغر مساحة معظم الواحات والافتقار إلى البنية الأساسية للنقل. ويتعرض عدد من الواحات لمخاطر شديدة من زحف الكثبان الرملية، كما أصيب أكثر من عشرة منها بتفشي مرض البيوض الذي يصيب نخيل التمر.

ماذا سيفعل البرنامج من أجلهم؟ سيركز البرنامج الدعم المقدم منه على تطوير إمكانيات المؤسسات الريفية على مستوى القاعدة، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي ورابطات النساء والشباب، ومؤسسات التمويل اللامركزية، والكيونات الريفية. وسيقدم البرنامج دعما كبيرا لتعزيز إنتاجية واستدامة نظم الإنتاج الزراعي في الواحات، وتخفيف حدة مشكلات الوصول إلى الأسواق. كما سيعمل البرنامج على تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية من خلال تنفيذ برنامج فعال لتحسين الطرق الريفية والبنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سوف يشغل المستفيدون محور عملية التنفيذ من خلال منظماتهم المجتمعية، ورابطات التنمية التشاركية في الواحات، ومؤسسات تمويل البرامج الصغيرة، ورابطات الائتمان في الواحات، وغير ذلك من مجموعات ومنظمات المستفيدين، مثل مجموعات المصالح الاقتصادية والتعاونيات ورابطات الشباب. وسيكون جزء كبير من الدعم المقدم من البرنامج قائما على أساس طلبات المستفيدين الذين يتولون تحديد أولوياته. وتشمل أحكام أهلية الحصول على دعم البرنامج أحكاما تضمن المشاركة الكاملة للنساء والشباب في عمليات التشخيص والتخطيط والتنفيذ القائمة على المشاركة وفي اقتسام فوائد البرنامج. وسينفذ البرنامج استراتيجية انتهاء تدخلاته على أساس جداول زمنية واقعية تنقل خلالها المسؤولية إلى مجتمعات الواحات المستهدفة تدريجيا. وستقوم هذه الاستراتيجية على أساس بناء قدرة منظمات المستفيدين على تولي مسؤوليات تنفيذية وإدارية ومالية متزايدة. وستدعم هذه الاستراتيجية التطبيق المنتظم لعمليات التشخيص والتخطيط والتقييم القائمة على المشاركة التي تستهدف ضمان المشاركة الفعالة فيها من جانب النساء والفئات الضعيفة الأخرى.



حجم البرنامج والتمويل المشترك تقدر التكلفة الكلية للبرنامج على مدى ثماني سنوات بنحو 33.9 مليون دولار أمريكي، من المقترح أن يشترك الصندوق في تمويلها بمبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي. كما سيشترك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التمويل بمبلغ 11.6 مليون دولار أمريكي. وينطبق على البرنامج شروط التمويل من المرفق العالمي للبيئة بنحو 2.8 مليون دولار أمريكي. وستسهم الحكومة والمستفيدون بنحو 8.2 مليون دولار أمريكي.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية موريتانيا الإسلامية

من أجل

برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية بما قيمته 7.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.4 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - موريتانيا بلد شاسع المساحة، إذ تزيد مساحته على مليون كيلومتر مربع ويطل على المحيط الاطلنطي على امتداد 650 كيلومترا. ويبلغ معدل نمو السكان المقدر عددهم بنحو 2.5 مليون نسمة، 2.9% سنويا. وترتفع نسبة صغار السن بين السكان حيث تتألف نسبة 42% من السكان من أفراد يقل عمرهم عن 14 عاما. وارتفع معدل التحول الحضري إلى ما يزيد على 50% بينما انخفضت نسبة السكان الرحل من 80% في مطلع الستينات إلى 10% حاليا.

2 - في التسعينات نفذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات في الاقتصاد الكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات أخرى. وساعدت هذه الإصلاحات على خفض العجز في الميزان الداخلي والخارجي إلى مستويات يسهل السيطرة عليها، وذلك فضلا عن خفض معدل التضخم. وقد تحسنت البيئة السياسية والمؤسسية العامة مع تراجع تدخل الدولة في الإنتاج والتسويق والأسعار، ومع تحرير التجارة وسعر صرف العملة. وبناء على ذلك تحسن معدل النمو الاقتصادي الذي كان متواضعا في 1991 و1992 فارتفع إلى معدل ايجابي بلغ 4.9% في السنة فيما بين 1993 و1997 ثم استقر هذا المعدل عند 4.3% منذ عام 1998.

3 - غير أن القطر لا يزال معرضا بدرجة كبيرة للصددمات الخارجية مع الاعتماد التام تقريبا على عائدات تصدير الأسماك وخام الحديد والاعتماد الكبير على واردات الأغذية والوقود، وارتفاع المديونية والاعتماد الكبير على المعونة

¹ لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الدولية. وفي يوليو/تموز 2002، وصلت موريتانيا إلى نقطة الاكتمال في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يشترك الصندوق فيها. وقد التزمت الحكومة، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى الحد من الفقر، بالمشاركة في تمويل هذا البرنامج من حسيطة خفض الديون.

4 - **القطاع الزراعي** يسهم بنسبة 25% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حيث يسهم قطاع الإنتاج الحيواني بنسبة 15% وكلا من قطاع إنتاج المحاصيل وقطاع صيد الأسماك بنسبة 5% تقريبا. وتعتمد الزراعة في موريتانيا، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، اعتمادا كبيرا على معدل منخفض وشديد التقلب من هطول الأمطار حيث يتراوح بين 35 ملليمترًا في الشمال و650 ملليمترًا في الجنوب. ويعتبر موسم الأمطار قصيرا، إذ يتراوح بين 3 و4 أشهر، وبذلك اقتصرت زراعة المحاصيل البعلية على الدخن والذرة الرفيعة. وتعتمد الزراعة البعلية والزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها مياه الفيضانات، والتي تشكل المصدر الرئيسي لدخل أغلبية المزارعين في موريتانيا، على طرق الإنتاج التقليدية بدون استخدام المدخلات الحديثة. ويؤدي الإفراط في الرعي، وإزالة الغابات، وانجراف التربة، مع تكرار حالات الجفاف، إلى تزايد المساحة المتصحرة وتقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية أو المزروعة بالمحاصيل الدائمة أقل من 0.5% من مساحة البلاد بينما تغطي المراعي الانتشارية نحو 39 مليون هكتار، أو 38% من مجموع المساحة.

5 - ظلت السياسة الزراعية في موريتانيا تركز لفترة طويلة على الزراعة المروية في محاولات متكررة للحد من اعتماد البلاد على استيراد الأغذية. وكثر الاعتماد على شبكات الري العامة وشاع تدخل الدولة في عمليات الإنتاج والتسويق والتجارة. وأدى التحول الذي حدث في مطلع التسعينات، نتيجة لانخفاض الصادرات وموارد الميزانية، إلى إجراء إصلاحات سياساتية ومؤسسية كبيرة. وأدى إصلاح السياسات الريفية إلى تحرير الإنتاج الزراعي والتسويق والتجارة، لا سيما في محصول الأرز، وإلى إلغاء دعم المدخلات الزراعية.

6 - بعد تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المؤسسية أعيد تجميع المؤسسات الزراعية العامة في وحدة واحدة هي وزارة البيئة والتنمية الريفية تساعدها هيئتان شبه حكوميتان. وأدى إصلاح هذه الوزارة إلى زيادة ترشيد الإدارة المركزية وتحقيق اللامركزية لخدمات الدعم الزراعية. غير أن مستوى تحقيق اللامركزية لا يزال غير كاف، كما أن تقديم الخدمات الزراعية، لا سيما إلى صغار مزارعي الكفاف، يتسم بقدر ضئيل من الفعالية.

7 - تم تنفيذ قانون تحقيق اللامركزية الصادر في عام 1986 على ثلاث مراحل، حيث نفذت المرحلة الأولى في 13 عاصمة إقليمية، والثانية في عواصم المقاطعات، والثالثة في الكميونات الباقية البالغ عددها 162 كميونة ويقع معظمها في المناطق الريفية. وتتصدى الحكومة حاليا لبعض القيود التي تواجه الكميونات الريفية، لا سيما القيود المتعلقة بقلة الموارد البشرية والمالية.

8 - تضمن قانون التعاونيات، المعدل في عام 1996، أحكاما لتنفيذ عمليات أكثر اعتمادا على المشاركة في إنشاء وتشغيل هذه التعاونيات وزيادة الاستقلال في إدارتها. وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الريفية أكثر تنوعا في الفترة الأخيرة وذلك بفضل ظهور المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية. وتقوم الحكومة حاليا بإعداد تشريع جديد يؤدي إلى تحسين الإطار التنظيمي لجميع مؤسسات المجتمع المدني.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - **حافضة الصندوق.** مول الصندوق عشرة قروض لموريتانيا بلغ مجموع التزاماته لها نحو 55 مليون دولار أمريكي. وقدم الصندوق أول قرض إلى موريتانيا في عام 1980 من أجل مشروع ري القرقل، وأُعيد آخر قرض في عام 2001 من أجل مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكركورو. ومن بين البرامج الأخيرة برنامج التنمية في الواحات - المرحلة الثانية المقرر المنتهي في 30 سبتمبر/أيلول 2003.

10 - لم يمول الصندوق أي مشروعات جديدة في موريتانيا في الفترة 1994-2000 بسبب تكرار المشكلات التي اعترضت التنفيذ. وفي عام 1996، أُجري تقييم للحافضة القطرية لبحث هذه المشكلات بشكل عميق وتحليل أسباب الفقر الريفي في موريتانيا. ووفرت خلاصة التقييم وتوصياته الأساس الذي قام عليه الحوار مع الحكومة التي اتخذت منذ ذلك الحين تدابير قوية من أجل التصدي لبعض المشكلات التي واجهت مشروعات الصندوق. وأُعيد تنشيط التعاون بين الصندوق وموريتانيا بإقرار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أُعدت في مايو/أيار 2000.

11 - **الدروس المستفادة.** إن الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة الصندوق في موريتانيا على مدى 20 عاما تتعلق بمتطلبات فعالية التنفيذ وشفافية الإدارة. وهذه الدروس هي: (i) عانى تنفيذ البرامج من ضعف استقلال وحدات إدارة البرامج وتطبيق إجراءات غير تنافسية في تعيين الموظفين، وقلّة الاعتماد على الترتيبات التعاقدية مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص؛ (ii) كان الحوار مع الحكومة بشأن التصدي لمشكلات التنفيذ وتحسين الظروف المؤسسية والتنظيمية للتنمية الريفية فعالاً؛ (iii) لا بد من توافر الرصد الوثيق للقرارات المتفق بشأنها فيما يتعلق بإجراءات إدارة شؤون الموظفين والشؤون المالية حتى يتسنى تنفيذ البرامج على النحو الصحيح.

12 - **الدروس المستفادة من برنامج التنمية في الواحات - المرحلة الثانية.** يبين التقييم المرحلي أن برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات - المرحلة الثانية نجح في تحقيق إنجازات كبيرة خلال خمس سنوات تقريبا. وكان أهم هذه الإنجازات إنشاء نحو 70 منظمة مجتمعية وما يرتبط بذلك من بناء القدرات و67 مؤسسة مالية لا مركزية. وبعد حصول هذه المؤسسات على الدعم لمدة خمس سنوات فقط أصبح ثلث هذه المؤسسات بنوعيتها تعمل بشكل كامل، بينما حقق الثلث الثاني أداء مرضيا. ولاحظ التقييم المرحلي أيضا النهج التشاركي الناجح الذي أدى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومشاركة النساء، وأدى إلى حل العديد من المشكلات التي كانت تواجهها التنمية المحلية. وقد ارتفع الدخل الأسري بنسبة كبيرة، ويبدو أن الهجرة من الريف قد انعكس اتجاهها في بعض الواحات.

13 - خلص تقرير التقييم المرحلي إلى أن معظم هذه الإنجازات تتسم بالاستدامة وتتيح إمكانات حقيقية لتكرارها في مناطق الواحات الأخرى. ويوصي التقرير بتنفيذ عملية أخرى في نفس المنطقة مع التركيز على: (i) الترويج لاستخدام إطار تنظيمي أفضل يحدد بقدر أكبر من الوضوح أدوار المنظمات العامة اللامركزية والمجتمعية؛ (ii) زيادة دعم الإنتاج الزراعي وتدابير الحد من تدهور البيئة؛ (iii) توسيع نطاق الدعم المقدم من إطار البرنامج ليشمل مجتمعات الواحات الأخرى التي تتوفر لها شروط الحصول على هذا الدعم؛ (iv) تنفيذ استراتيجية لإنهاء التدخل على أساس بناء قدرات المنظمات القائمة.

جيم - استراتيجية الصندوق في التعاون مع موريتانيا

14 - **الفقر الريفي واستراتيجية الحكومة.** كشف المسح الأسري المتكامل الذي أجري في عام 1996 عن أن متوسط معدل الفقر في موريتانيا بلغ 50% من السكان، منهم 27% في المناطق الحضرية و63% في المناطق الريفية. وبمقارنة هذه الأرقام مع نتائج تقدير الفقر في عام 1990 يتبين حدوث انخفاض في معدل انتشار الفقر من 57% إلى 50% من مجموع عدد السكان.

15 - كانت هذه النتائج دافعا للحكومة لكي تضطلع بعدة مبادرات تستهدف الحد من الفقر. ولكن بحلول عام 1999، أدركت الحكومة ومجتمع المساعدات الدولية الحاجة إلى إتباع استراتيجية وطنية متماسكة للحد من الفقر. وأتاحت مبادرة ديون البلدان الفقيرة المتقلة بالديون الفرصة لصياغة هذه الاستراتيجية. وتم إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في زمن قياسي واعتمدت في مطلع عام 2001، وقد وضعت هذه الوثيقة أهدافا قطرية شديدة الطموح على مدى فترة تمتد حتى عام 2015. وهذه الأهداف، التي تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، هي: (i) خفض المعدل العام للفقر بنسبة الثلثين (من أكثر من 50% إلى 17%) وخفض معدل الفقر المدقع بنسبة الثلث (من 33% إلى 22%) والفقر الريفي إلى النصف (من 68% إلى 34%)؛ (ii) تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل فترة طويلة من عام 2015 فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس وتعليم القراءة والكتابة والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب والمسكن اللائقة؛ (iii) الحد جذريا من عدم المساواة الجغرافية والاجتماعية القائمة حاليا.

16 - عملا على تحقيق هذه الأهداف اقترحت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر: (i) التشجيع على تحقيق نمو اقتصادي معجل ومتكافئ بنسبة 6% في السنة؛ (ii) ربط النمو الاقتصادي بمجالات الأنشطة التي يمارسها الفقراء؛ (iii) دعم تنمية الموارد البشرية وزيادة حصول الجميع على الخدمات، لا سيما الخدمات التعليمية والصحية والتغذوية ومياه الشرب؛ (iv) التشجيع على التنمية المؤسسية وبناء القدرات على المستوى المحلي. وحددت الوثيقة أهداف الفترة 2001-2004، وهي خفض المعدل العام للفقر إلى 39% ومعدل الفقر الريفي إلى 53% وحددت خمسة مجالات محورية للأنشطة، أولها التنمية الريفية.

17 - **أنشطة الوكالات الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر.** من الناحية التاريخية يعتبر الصندوق أهم جهة مانحة في منطقة البرنامج ثم الاتحاد الأوروبي والوكالات اليابانية للتعاون الدولي والبنك الدولي.

18 - **استراتيجية الصندوق في موريتانيا.** تقترح استراتيجية الصندوق في التعاون مع موريتانيا، كما هو مبين في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، أن تركز التدخلات المقبلة على الاتجاهات الاستراتيجية التالية:

- تمكين سكان الريف، لا سيما المجموعة التي يستهدفها الصندوق، من المشاركة بشكل فعال في تحديد الأولويات الإنمائية المحلية وفي تحديد وتنفيذ برامج التنمية المحلية والمشاركة في فوائدها؛
- وضع آليات فعالة لتحويل الموارد إلى سكان الريف من أجل تمويل برامج التنمية المحلية التي تهتم بأولوياتهم؛
- الحد من المشكلات التي تواجه فقراء الريف في تأمين حيازة أراضيهم والحصول على رأس المال والوصول إلى الأسواق؛
- تطوير إمكانات المنظمات القاعدية في مجال الدعوة وتصميم البرامج وتنفيذها.

19 - سوف يطبق نهج ذو شقين في تحقيق هذه الأهداف هما: (i) استغلال التناغم بين حوار السياسات والتمويل الاستثماري؛ (ii) تحسين قدرة الصندوق المحدودة المتعلقة بالحوار بشأن السياسات ودعم موارده المالية من خلال إقامة التحالفات والشراكات مع الجهات المانحة الأخرى التي لديها نفس الأهداف وتتبع ذات النهج. وسيركز حوار السياسات بين الصندوق والحكومة على القضايا الأكثر أهمية لتحقيق مصالح فقراء الريف. ويوصي التقييم المرحلي أيضا بتطوير شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى من أجل تصميم وتنفيذ عمليات الصندوق وكذلك تقديم الدعم الموجه لبناء القدرات عند الضرورة.

20 - **الأساس المنطقي للمشروع.** تعتبر مناطق الواحات من أفقر المناطق في موريتانيا حيث يتضرر السكان كثيرا من آثار الجفاف. ونتيجة لإنجازات المرحلة الثانية من برنامج التنمية في الواحات أصبح يراود السكان والحكومة آمال كبيرة في استمرار مشاركة الصندوق في الأنشطة المتعلقة بالتنمية في هذه المناطق. وسيساعد البرنامج المقترح، استنادا إلى الإنجازات السابقة، على إصلاح قاعدة الموارد الطبيعية وتحسين الدخل الريفي والحد من تعرض المجموعات المستهدفة لتقلبات الأسواق والطقس. ومن خلال تركيز البرنامج على جوانب الدمج سوف يتمكن من تنفيذ استراتيجية لإنهاء تدخلاته على أساس النقل التدريجي للمسؤولية عن التنمية المحلية إلى المنظمات المعنية في الواحات. وسوف يستعين البرنامج في ذلك بالتناغم القائم بين حوار السياسات والدعم التقني والمالي.

21 - تعبر هذه السمات عن الأولويات الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية وتستجيب لأولويات الحكومة وتوجهاتها، على النحو المبين في استراتيجية الحد من الفقر كما تتفق تماما مع التوجهات الرئيسية للإطار الاستراتيجي للصندوق.

الجزء الثاني - البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

22 - على غرار ما تم بشأن المرحلة الثانية من برنامج التنمية في مناطق الواحات سوف تشمل منطقة البرنامج المقترح خمس محافظات هي عدرار، وتاغنت، وعصبة، والحوض الشرقي، والحوض الغربي، وتبلغ مساحة المنطقة المروية التي يركز فيها نظام الإنتاج على نخيل التمر، نحو 5 000 هكتار. وتوجد أيضا زراعات في الأراضي التي تتحسر عنها مياه الفيضانات، لا سيما في المحافظات الجنوبية الثلاث، أي عصبة والحوضين. وتوجد أيضا مزارع بعليّة في بعض المناطق ولكنها لا تزرع إلا في سنوات هطول الأمطار بوفرة. ويشترك معظم مجتمعات الواحات في أنشطة الرعي الرحال الذي يشمل الإبل والغنم والمعز.

23 - يقدر مجموع عدد الواحات في المنطقة بنحو 270 واحة، وإن كان بعضها صغيرا إلى حد ما. ومعظم سكان الواحات فقراء، والفرصة أمامهم للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية محدودة. كما أن فرص كسب الدخل قليلة نظرا للصعوبة البالغة في الوصول إلى الأسواق بسبب التوزيع الجغرافي للواحات على مناطق صحراوية شاسعة، والافتقار إلى البنية الأساسية للنقل وصغر مساحة معظم الواحات. وسوء التغذية منتشر، لا سيما بين النساء والأطفال، بجانب انتشار أعراض ما بعد الولادة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الأمية حتى بين الرجال.

24 - يستهدف البرنامج المقترح 70 من مجتمعات الواحات التي دعمتها المرحلة الثانية من برنامج التنمية في مناطق الواحات، وسيوسع نطاق هذا الدعم ليشمل نحو 50 مجتمعا جديدا من هذه المجتمعات. ويقدر مجموع سكان هذه المناطق بنحو 250 000 نسمة يؤلفون نحو 50 000 أسرة. وسيركز البرنامج الدعم المقدم منه على عمليات التنمية المحلية وتطوير المؤسسات المالية الريفية وتوفير الدراية لتعزيز إنتاجية واستمرارية نظم الإنتاج الزراعي في مناطق الواحات. وسوف يساهم البرنامج أيضا في تمويل تكاليف إصلاح أو إنشاء البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وتقوم استراتيجية البرنامج المقترح فيما يتعلق بإنهاء التدخلات على أساس إطار زمني واقعي تنقل خلاله المسؤوليات إلى مجتمعات الواحات وتقوم على أساس بلوغ كل رابطة من رابطات الواحات مرحلة النضج أو التشغيل بالكامل.

25 - حققت المرحلة الثانية من برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات تقدما جيدا في تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المجتمعية وفي تيسير حصولهن على الدراية وعلى الخدمات المالية. ومع ذلك نظت النساء أكثر، عرضة للمخاطر من الرجال، كما يرتفع بينهن معدل الأمية وينخفض معدل الالتحاق بالمدارس ويتحملن عبء عمل أكبر، كما يتعرضن لمتاعب صحية أثناء الولادة وبعدها. فضلا عن ذلك تتولى النساء إعالة نحو 30% من عدد الأسر بسبب ارتفاع معدل هجرة الرجال. وتم وضع استراتيجية واضحة لضمان المضي في تمكين النساء وتحسين حصولهن على الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص لهن لكسب الدخل.

26 - اتخذ العديد من مجتمعات الواحات إجراءات لتشجع الشباب المهاجر على العودة. وسوف يتعاون البرنامج المقترح مع هذه المجتمعات في تخفيف المشكلات التي يواجهها الشباب فيما يتعلق بحياسة الأراضي والحصول على رأس المال وتحسين ظروف العمل وفرص كسب الدخل.

باء - الأهداف والنطاق

27 - في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر يهدف البرنامج إلى تحقيق خفض مستدام في معدل انتشار الفقر بين سكان الريف في مناطق الواحات الخمس. وسيعمل البرنامج المقترح، البالغ مدة تنفيذه ثماني سنوات، على تحقيق هذه الأهداف من خلال: (i) تطوير المنظمات القاعدية للسكان المستهدفين؛ (ii) الترويج لنظم الزراعة المستدامة في مناطق الواحات من خلال تطوير نشر استخدام الدراية التقنية والإدارية وتقديم الدعم لعمليات التسويق؛ (iii) تقديم الدعم التمويلي لتطوير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي؛ (iv) تعزيز النظم المالية الريفية اللامركزية التي تتوافر لها مقومات البقاء.

جيم - العناصر

28 - يتألف البرنامج من خمسة عناصر رئيسية: (i) تنظيم مجتمعات الواحات؛ (ii) التنمية المستدامة للطاقة الإنتاجية في الواحات؛ (iii) دعم عملية تحقيق اللامركزية للنظم المالية؛ (iv) تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ (v) تنسيق ورصد وتقييم البرنامج.

29 - **العنصر 1 - تنظيم مجتمعات الواحات**، يتألف هذا العنصر من ثلاثة عناصر فرعية. العنصر الفرعي 1-1 سيدعم بناء قدرات منظمات الواحات، بما في ذلك رابطات التنمية التشاركية في الواحات والمنظمات القاعدية الأخرى،

مثل التعاونيات النسائية، ومجموعات المصالح الاقتصادية، ومنظمات المزارعين، ورابطات الشباب، والكميونات المشتركة في تنفيذ البرنامج. وسوف يقدم الدعم بناء على التشخيص التشاركي الذي يشمل: (i) عقد التدريب التنظيمي والتقني والإداري للمنظمات القاعدية ودعمها؛ (ii) تنفيذ برامج محو الأمية؛ (iii) تنفيذ برامج المعلومات وبرامج التعليم والاتصالات التي تستهدف النساء والرجال والشباب.

30 - **العنصر الفرعي 1-2** سيدعم حوار السياسات لتعزيز وتفعيل الإطار القانوني والمؤسسي لهذه المنظمات والمساعدة في إنشاء محافل للتعاون بين مختلف الجهات الإنمائية النشطة محليا، لا سيما رابطة التنمية التشاركية في الواحات والهيئات اللامركزية والكميونات، وتيسير تبادل المعلومات، لا سيما من خلال إذاعات المناطق الريفية

31 - **العنصر الفرعي 1-3** يتألف أساسا من **الصندوق المجتمعي للاستثمار** الذي سيقدم الدعم التمويلي للاستثمارات المجتمعية المستوفية للشروط، مثل البنية الأساسية لتجميع المياه، والنظم الجماعية لرفع المياه وتوزيعها، ونظم الوقاية من زحف الكثبان الرملية وغير ذلك من أنشطة حماية البيئة. وقد بحثت أنواع الاستثمارات المستوفية للشروط ومعايير أهلية المجتمعات والبرامج الفردية الصغيرة للحصول على التمويل مع المجتمعات المحلية المعنية في الواحات أثناء تقدير البرنامج. وستتولى منظمات المستفيدين المسؤولية عن تشغيل وصياغة البنية الأساسية وتطويرها. وسوف تحدد أولويات البرنامج المجتمعية الصغيرة بناء على عمليات تشخيص وتخطيط تشاركية.

32 - **العنصر 2 - التنمية المستدامة للطاقة الإنتاجية في الواحات.** يشمل هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية. **العنصر الفرعي 1-2**. يهدف إلى تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي في مناطق الواحات. ويشمل الدعم الذي سيقدم لهذا الغرض: (i) تطوير ونشر استخدام تقنيات الاقتصاد في استهلاك المياه وإدارتها على نطاق واسع بين المجتمعات المحلية (بدعم من الصندوق المجتمعي للاستثمار) والمزارعين فرادى؛ (ii) تكثيف ونشر استخدام الأساليب الزراعية المحسنة التي تتعلق بنخيل التمر ومحاصيل الواحات الأخرى على السواء مع إتباع نهج النظم الأيكولوجية؛ (iii) نشر الممارسات المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية في المناطق المتاخمة للواحات؛ (iv) ترشيح نظام إرشاد المزارعين الذي تم وضعه في المرحلة الثانية للتنمية في مناطق الواحات بالاستعانة بالمزارعين من مواطني المغرب وموريتانيا على السواء. وسيدعم هذا العنصر أيضا أنشطة تسويق وحفظ الإنتاج الزراعي بما في ذلك: (i) تنظيم التدريب حسب الطلب للمجموعات المستفيدة في مجال التسويق واستخدام التكنولوجيا المحسنة لحفظ المنتجات الزراعية وتحويلها؛ (ii) نظم معلومات السوق المتعلقة بالمنتجات الزراعية الرئيسية في مناطق الواحات (التمر واللحوم وبعض أنواع الخضروات المهمة).

33 - **العنصر الفرعي 2-2**. يهدف إلى حماية مزارع النخيل من خطر مرض البيوض، لا سيما في الواحات العشر التي أصيبت بهذا الوباء. وهذا العنصر الفرعي الذي يعد استكمالاً لبرنامج يدعم بمنحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبدأ تنفيذه في عام 2001، يشمل ما يلي: (i) شن حملات توعية؛ (ii) توفير الحوافز والدعم التقني لإجراءات الحجر الصحي وتدمير النخيل المصاب؛ (iii) تقديم جوانب الدعم الأخرى، بما في ذلك تعزيز الإطار التنظيمي ودعم أنشطة البحث والتطور والتدريب دعماً لحماية النخيل؛ (iv) أنشطة البحث والتطوير الخاصة بتقنيات إنتاج التمر.

34 - **العنصر الفرعي 2-3.** سيركز على إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وسيوفر التدريب والدعم التقني لتحسين أساليب إدارة الموارد الطبيعية التي ستستخدم في المناطق المتاخمة للواحات، وتكنولوجيا تجميع المياه وتقنيات وقف زحف الكثبان الرملية. كما سيشمل برنامجا فرعيا لدعم الحفاظ على التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة الواقعة في الأجزاء الجنوبية من منطقة البرنامج بالمشاركة في التمويل مع المرفق العالمي للبيئة.

35 - **العنصر 3- دعم عملية تحقيق اللامركزية للنظم المالية.** يتضمن هذا العنصر تقديم الدعم لدمج رابطات الائتمان القائمة في الواحات وإنشاء رابطات جديدة وتطوير شبكة من مؤسسات تمويل القروض الصغيرة في مناطق الواحات. ويشمل هذا العنصر: (i) تقديم الدعم التنظيمي والإداري لرابطات الاستثمار والائتمان فرادى واتحاداتها؛ (ii) المساهمة في رسملة هذه الرابطات (من أجل تقديم القروض قصيرة الأجل) واتحاداتها (من أجل تقديم القروض متوسطة الأجل)؛ (iii) تقديم الدعم المالي لاستهلال فترة جديدة مدتها سنتين من عمليات الرابطات الجديدة واتحاداتها؛ (iv) التشاور بين رابطات التنمية التشاركية ورابطات الاستثمار والائتمان لتوضيح العلاقات بينها والترويج لترتيبات إعادة التمويل بين الإتحادات والمصارف التجارية.

36 - **العنصر 4- تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.** سيساعد هذا العنصر في تخطيط وتمويل إصلاح أو إنشاء البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الطرق الريفية ومنشآت المياه والمرافق التعليمية والصحية الموجهة إلى سكان الريف. وضمانا لكفاءة البنية الأساسية، التي سيجري تمويلها، وفعاليتها الاجتماعية، سيدعم العنصر العمليات الاستشارية والتخطيطية التي تشترك فيها مجتمعات الواحات والهيئات اللامركزية، والكميونات، والأجهزة الحكومية اللامركزية التخصصية. وسوف يتم ربط هذا العنصر الفرعي بالبرنامج الوطني متوسط الأجل للإنفاق العام. وسيشترك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل هذا العنصر.

37 - **العنصر 5- تنسيق ورصد وتقييم البرنامج.** سيوفر هذا العنصر تنسيق ورصد وتقييم جميع أنشطة البرنامج بالإضافة إلى الإدارة المالية وإنشاء نظام دينامي للمعلومات من أجل إدارة التنمية المحلية، ويشمل ذلك (i) إجراء تقدير أساسي لمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الأساسية التي يدعمها نظام المعلومات الجغرافية؛ (ii) عمليات التحديث المنتظمة التي تقوم على أساس الدراسات الخاصة المختلفة وعلى عمليات التقييم التشاركية السنوية التي تجري بالمشاركة مع المجتمعات المستهدفة. وتقع المسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر على عاتق وحدة صغيرة للتنسيق والإدارة تتمتع بكامل الاستقلالية في ممارستها لعملها وفقا لترتيبات تعاقدية قابلة للتجديد كل سنتين. وسيوفر هذا العنصر لإدارة البرنامج نحو 30 شهر عمل/رجل من المساعدة التقنية الدولية، وستستخدم ستة أشهر عمل/رجل خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران عام 2004 للمساعدة في ضمان استهلال سريع وسلس للبرنامج، أما الأشهر الأربعة والعشرين المتبقية فستستخدم خلال السنتين الأوليتين عقب النفاذ لتوفير المساعدة التقنية والتدريب لوحدة تنسيق البرنامج في مجالات التخطيط، والإدارة، والتقنيات التشاركية للرصد والتقييم.

دال - التكاليف والتمويل

38 - **تكاليف البرنامج.** تقدر التكلفة الكلية للبرنامج بمبلغ 33.9 مليون دولار أمريكي تقريبا، شاملا الرسوم والضرائب (9% من المجموع) وبندي الطوارئ المادية والسعرية (7%).

39 - يبلغ حجم التمويل المقترح تقديمه من الصندوق نحو 11.4 مليون دولار أمريكي، وسيشترك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التمويل بمبلغ 11.6 مليون دولار أمريكي، والمرفق العالمي للبيئة بمبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي. وتقدر مساهمة المستفيدين بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي، بينما تقدر مساهمة الحكومة بمبلغ 6.8 مليون دولار أمريكي بما في ذلك الرسوم والضرائب (3 ملايين دولار أمريكي) ستدفع أساساً بشيكات على الخزنة، وتبلغ القيمة الحقيقية للمساهمة بنحو 3.8 مليون دولار أمريكي إذا خصمنا منها المبلغ الذي سيدفع في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج^(١)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف. تنظيم مجتمعات الواحات المحلية	6 435	139	6 574	2	21
باء. تنمية الطاقة الإنتاجية للواحات	6 877	3 111	9 988	31	32
جيم. تحقيق اللامركزية للتمويل الريفي	1 789	108	1 887	6	6
دال. تطوير البنية الأساسية	6 486	3 415	9 901	34	31
هاء. التنسيق والإدارة والرصد والتقييم	2 205	1 101	3 305	39	19
مجموع التكاليف الأساسية	23 791	7 874	31 665	25	100
الطوارئ المادية	827	215	1 041	21	3
الطوارئ السعرية	835	378	1 213	31	4
التكاليف الكلية للبرنامج	25 453	8 467	33 919	25	107

^(١) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل⁽¹⁾
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصفحة		المجموع		المستفيدون		الحكومة		المرفق العالمي للبنية		الصفحة		الصفحة	
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
ألف. تنظيم مجتمعات الواحات المحلية														
- تنمية قدرات منظمات الواحات	88	1 046	39	4	1 172	30	352	-	-	-	-	-	70	821
- الإطار القانوني والإداري	53	325	103	1	481	30	144	-	-	-	-	-	70	337
- صندوق التنمية المجتمعية	-	5 250	-	16	5 250	23	1 19	24	1 260	-	-	-	53	2 793
المجموع الفرعي	141	6 621	142	20	6 904	25	1 693	18	1 260	-	-	-	57	3 951
باء. التنمية المستدامة الطاقة الإنتاجية للواحات														
- تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي	204	1 263	794	7	2 260	30	678	-	-	-	-	-	70	1 582
- حماية إنتاج النمر وتشجيعه	285	716	1 298	7	2 299	12	285	-	-	-	-	88	2 014	-
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	479	4 452	1187	18	6 115	19	1 189	2	104	45	2 764	-	34	2 058
المجموع الفرعي	967	6 429	3 278	31	10 674	20	2 152	1	104	26-	2 764	19	2 014	34
جيم. تحقيق اللامركزية للتمويل الريفي	157	1 691	115	6	1 963	30	589	-	-	-	-	-	70	1 373
دال. تطوير البنية الأساسية	1 308	5 802	3 779	32	10 888	12	1 308	-	-	-	-	88	9 581	-
هاء. التنسيق والإدارة والرصد والتقييم	385	1 952	1154	10	3 491	30	1 047	-	-	-	-	-	70	2 444
مجموع الصرف	2 957	22 495	8 467	100.0	33 919	20	6 787	4	1 364	8	2 764	34	11 594	34

⁽¹⁾ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

40 - **التوريد**، سيتم توريد السلع وإقامة الأشغال المدنية وفقا للإجراءات المطبقة في الصندوق. وتم التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفقا للإجراءات المطبقة في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتكون مقبولة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

41 - تورد المركبات التي تبلغ قيمتها 100 000 دولار أمريكي أو أكثر والمعدات والمواد التي تبلغ قيمتها 50 000 دولار أمريكي أو أكثر بموجب إجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وتورد المركبات التي تقل قيمتها عن 100 000 دولار أمريكي والمواد والمعدات التي تتراوح قيمتها بين 50 000 دولار أمريكي وتزيد على 6 000 دولار أمريكي بموجب إجراءات المناقصات التنافسية الوطنية. وتخضع توريدات السلع والخدمات التي تقل قيمتها عما يعادل 6 000 دولار أمريكي لإجراءات التسوق المحلي المقبولة من الصندوق التي تطبق أيضا على البرامج الصغيرة لتطوير البنية الأساسية المجتمعية المتباعدة في أماكنها.

42 - **الصرف**. تيسيرا لعمليات الصرف وتنفيذ البرنامج سيفتح المقترض حسابا خاصا بالدولارات الأمريكية باسم البرنامج لدى مصرف تجاري مقبول في نواكشوط يودع فيه مبلغ 600 000 دولار أمريكي. ويجدد رصيد الحساب الخاص وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية القرض. ويتولى منسق البرنامج والمسؤول المالي في البرنامج إدارة الحساب الخاص وفقا لمبدأ التوقيع المشترك.

43 - سيفتح حساب البرنامج وتودع فيه الحكومة مساهمتها المقابلة بالقيمة الحقيقية لتغطية تكاليف التشغيل البسيطة والضرائب التي لا تستخدم شيكات الخزنة لتغطيتها. وستقدم الحكومة مبلغ 300 000 دولار أمريكي لتغطية السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. ويجدد رصيد هذا الحساب في بداية كل سنة مالية وفقا للميزانيات وخطط العمل السنوية.

44 - يتم السحب من حساب القرض بموجب كشف إنفاق من أجل فئات الإنفاق التي تحددها الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة معا. وتحتفظ إدارة البرنامج بالمستندات التي تبرر هذه النفقات وتقدم إلى بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين لفحصها. وتسحب جميع المبالغ الأخرى من حساب القرض بموجب مستندات موثقة

45 - قبل بدء كل سنة تقويمية تعرض خطة العمل والميزانية السنوية، بعد بحثها من قبل اللجنة التوجيهية، على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للتعليق عليها وإقرارها. ويتولى المنسق والمسؤول المالي للبرنامج إعداد طلبات السحب وعرضها على وزارة التنمية والشؤون الاقتصادية التي تعرضها بدورها على المؤسسة المتعاونة. وتعرض نماذج توقيعات الأشخاص المسؤولين عن التوقيع على طلبات السحب على الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

46 - **الحسابات والمراجعة**. ستحتفظ وحدة تنسيق البرنامج بحسابات البرنامج وبدفاتر القيد المزدوج التي تفي بالمعايير المحاسبية الدولية. ويعتبر إنشاء نظام محاسبي متكامل للبرنامج شرطا لصرف القرض. وستحتفظ المنظمات الشريكة المسؤولة عن تنفيذ أنشطة محددة للبرامج بحسابات منفصلة تسجل فيها استخدامات أموال البرنامج. وستحصل

هذه المنظمات على سلف للنفقات المقبلة بداية بمبلغ يعادل تكاليف التشغيل المتوقعة للأشهر الثلاثة الأولى ثم تعرض كشوف إنفاق شهرية مرفق بها المستندات الأصلية على وحدة تنسيق البرنامج التي تتولى، بعد التيقن من صحة المستندات، تجديد الحسابات حسب الاقتضاء.

47 - ستفحص حسابات البرنامج وحسابات المنظمات المشاركة بشكل منظم أو بناء على طلب بعثات الإشراف. وستتم المراجعة المالية والإدارية للحسابات كل سنة بواسطة شركة مراجعة يقبلها الصندوق وتختار وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية، وستبدي شركة المراجعة رأيها بشأن إجراءات طرح المناقصات وقانونية بنود الإنفاق المصروفة من الحساب الخاص واستخدام السلع والخدمات الممولة من البرنامج والوضع الخاص بالمساهمات المقابلة. كما ستصدر رأيا منفصلا بشأن كشوف الإنفاق والحساب الخاص. وستتولى وحدة تنسيق البرنامج المسؤولية عن سرعة تنفيذ توصيات المراجعة. وتدفع أتعاب شركة المراجعة من حصيلة القرض.

واو - التنظيم والإدارة

48 - **التنظيم العام.** سينفذ البرنامج بمشاركة مباشرة من رابطات المستفيدين ورابطات التنمية التشاركية في الواحات ورابطات الاستثمار والائتمان في الواحات واتحادات هذه الرابطات، وغير ذلك من المنظمات القاعدية، مثل التعاونيات النسائية ومجموعات المزارعين ورابطات الشباب. وسيتم تقديم خدمات الدعم إلى المستفيدين ومنظماتهم القاعدية بموجب ترتيبات تعاقدية أو تعاونية مع مقدمي الخدمات من القطاعين الخاص والعام. وسوف توضع حدود واضحة تميز بين عمليات اتخاذ القرار، وآليات التمويل، وقواعد تطبيق الشروط، وبين البنى الأساسية العامة والبنى الأساسية المجتمعية، واستثمارات القطاع الخاص.

49 - **مشاركة المستفيدين.** سوف تطبق المنظمات المجتمعية (رابطات التنمية التشاركية في الواحات) إجراءات تشاركية لضمان مشاركة المستفيدين بشكل فعال في تشخيص مشكلاتهم الإنمائية وتحديد أولويات أنشطة الدعم وتنفيذها، وتقييم مدى فعالية وتأثير الدعم المقدم من البرنامج. وسوف يتم الحصول على التزامات واضحة وتعزيزها فيما يتعلق بمشاركة الفئات المهمشة تاريخيا، مثل النساء والشباب، لا سيما فيما يتعلق بتحديد أولويات الخدمات والبنية الأساسية العامة. وسيتولى المستفيدون، من خلال منظماتهم، المسؤولية الكاملة عن تشغيل وصيانة جميع المرافق التي سيتم إصلاحها أو إنشاؤها بدعم من البرنامج.

50 - **تقديم خدمات الدعم.** سيقوم تقديم خدمات الدعم على أساس مبدأ "الإنصاف" بموجب ترتيبات تعاقدية مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص أو من خلال اتفاقيات تعاونية تبرم من مقدمي الخدمات من القطاع العام. وسوف يعتمد البرنامج، إذا تسنى ذلك، على منظمات المستفيدين كشركاء في تنفيذ البرنامج ثم تقديم الدعم لبناء قدراتها عند الحاجة. وسوف يدمج نظام الإرشاد القائم على المزارعين الذي اختبر بنجاح في المرحلة الثانية من برنامج التنمية المستدامة في منطقة الواحات بالاستعانة، باثنين من المزارعين المغاربة في منطقة الواحات، في البرنامج ثم يوسع النطاق ليشمل اثنين من المزارعين الموريتانيين المختارين، استنادا إلى معرفتهم بالنظم الزراعية في الواحات.

51 - **التنسيق والإدارة.** ستكون وزارة البيئة والتنمية الريفية هي الوكالة الحكومية المنفذة للبرامج، ولهذا الغرض ستنشئ وحدة صغيرة لتنسيق البرنامج تتمتع بالاستقلال الكامل فيما يتعلق بالتنظيم والإدارة المالية للبرنامج. وستتولى

الوحدة المسؤولة عن تنسيق جميع تدخلات البرنامج وتجهيز العقود واتفاقيات الإطار التعاوني مع شركاء التنفيذ وعن إدارة أموال البرنامج. وسوف تعتمد الوحدة على وحدات إقليمية صغيرة لتنسيق الأنشطة المحلية للبرنامج ورصدها في المناطق المستهدفة.

52 - سوف تستند مهمة الإشراف على البرنامج إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج التي ستقوم أيضا بدور تيسيري في التنسيق بين المؤسسات. وستكون اللجنة برئاسة وزير التنمية الريفية وتضم في عضويتها ممثلين عن الدوائر الرئيسية، لا سيما الدوائر المسؤولة عن التعليم الأولي والصحة ومحو الأمية والطرق الريفية وشؤون المرأة، وعدد مناسب من ممثلي منظمات المستفيدين ومنظمات الحكم المحلي والمجتمع المدني.

53 - **الشراكة والتنسيق مع البرامج الأخرى.** لأغراض التنفيذ سيعمل البرنامج على وضع ترتيبات تعاونية مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الناشطة في منطقة البرنامج وفي أجزاء أخرى من القطر بغرض تحقيق التناغم وتبادل الخبرات وتجنب ازدواج أنشطة البرامج.

54 - **الرصد والتقييم.** صمم نظام الرصد والتقييم في البرنامج بحيث شكل جزءا أساسيا من عملية التنفيذ. ويبدأ هذا القطاع من الأساس الذي تم وضعه أثناء عملية التشخيص التشاركية الأولية التي استخدمت لتحديد برامج الدعم الذي سيقدم لمنظمات المنتجين. وسوف يستكمل هذا الأساس بإجراء مسح تغذوي، كما سيتم قياس العمليات الرئيسية والمؤشرات المادية، بانتظام من خلال عمليات التقدير الذاتي السنوية التي تجريها جميع منظمات المستفيدين المستهدفة في إطار عمليات البرمجة التي تقوم بها سنويا. بالإضافة إلى ذلك سيطلب إلى كل منظمة مستهدفة أن تنشئ نظامها الداخلي الخاص بالرصد بهدف إجراء تقديرات منظمة لعمليات التنفيذ ومستوى الأداء من أجل استخدامها كأساس يقوم عليه النظام اللامركزي لإدارة المعرفة. وفي هذا المجال ستولى وحدة التنسيق تحديد ونشر استخدام أفضل الممارسات بانتظام. وسيتولى مقدمو الخدمات تقديم الدعم اللازم لإنشاء وتشغيل هذه النظم. وستجرى المراجعة التنظيمية والمالية بانتظام لأعمال رابطات التنمية التشاركية ورابطات الاستثمار والانتماء في الواحات واتحاداتها، وسيجري إعداد تقييم تشاركي في منتصف المدة وفي نهاية المدة بغرض تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف البرنامج الإنمائية ومدى كفاءة تنفيذها. وسيجري أيضا إعداد تقدير تغذوي ثان كجزء من التقييم النهائي لقياس التقدم المحرز في الحد من انتشار سوء التغذية المزمن، لا سيما بين النساء والأطفال.

زاي - المبررات الاقتصادية

55 - **الفوائد والمستفيدون.** تشمل الفوائد المتوقعة للبرنامج: (i) تمكين سكان الريف من إدارة أنشطتهم الإنمائية بشكل فعال؛ (ii) زيادة استدامة القاعدة الإنتاجية وإجراء تحسينات كبيرة في أساليب إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛ (iii) تحقيق زيادة مستدامة في الدخل الريفي، لا سيما من أجل النساء؛ (iv) تعزيز الوصول إلى البنية الأساسية الاجتماعية. وبالنظر إلى ارتفاع مستوى الاستثمارات الاجتماعية والبيئية لم تحتسب لها معدل عائد داخلي، وبدلا من ذلك تم إجراء تحليل مالي للأنشطة الرئيسية التي سيدعمها البرنامج وتبين منه أن مستوى العائد من هذه الأنشطة سيكون مرتفعا.

56 - **المجموعة المستهدفة من الصندوق والأثر على الجنسين.** سوف تعزز إمكانات النساء بشكل خاص وبصورة مطردة حتى يمكنهن المشاركة الفعالة في عمليات تشخيص وتخطيط التنمية المحلية، وأن يستفدن من الدعم الموجه لأنشطتهن المولدة للدخل ولمنظمتهم. ولذلك من المتوقع أن تؤدي النساء دورا رئيسيا في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ أنشطة البرنامج الإنمائية وأن يتحسن حصولهن على الخدمات الاجتماعية الأساسية وأن يتحسن دخلهن وأوضاعهن الصحية بشكل ملحوظ.

57 - **الاستدامة.** يتضمن تصميم البرنامج دمج أو إنشاء منظمات المستفيدين التي ستتولى مسؤوليات متزايدة عن التنمية المحلية مع إسناد المسؤوليات إليهما بشكل مطرد عن تشغيل وصيانة البنية الأساسية وعن تقديم خدمات الدعم، وستدعم الاستدامة أكثر من ذلك بتطوير نظام لتقديم خدمات الدعم الزراعي الذي تتولى منظمات المستفيدين المسؤولية بشكل مطرد عن إدارته. ومن بين الأهداف المهمة للدعم الذي سيقدمه البرنامج ضمان استدامة قاعدة موارد الإنتاج الزراعي، لا سيما من خلال التشجيع على اتخاذ إجراءات فعالة لحماية الواحات من زحف الكثبان الرملية وتعزيز مقومات نظام الإنتاج في الواحات من خلال التصدي للقضايا الرئيسية المتعلقة بكفاءة تجميع المياه وتوزيعها.

58 - **الأثر البيئي.** حددت مذكرة عن الفحص البيئي وقطاعاته التي أعدت من أجل هذا البرنامج وجود مشكلات جوهرية تتعلق بحماية الواحات من زحف الكثبان الرملية، والاقتصاد في استهلاك المياه، وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية، وعدم صلاحية الإطار السياساتي والمؤسسي لتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وتم تحديد طائفة واسعة من أنشطة الدعم من أجل التصدي لهذه المشكلات وخصص عنصر فرعي في البرنامج لتمويله من المرفق العالمي للبيئة. وبناء على ذلك تم تصنيف التأثير البيئي للبرنامج بأنه ينتمي إلى الفئة ألف.

حاء - المخاطر

59 - **المخاطرة الأولى** قد تنشأ عن تكرار التدخل في الإدارة اليومية للبرنامج واحتمالات حدوث هذه المخاطرة متوسطة، وحتى يمكن الحد منها سيحدد تقرير التقييم الأولي متطلبات تحقيق الاستقلال المالي والإداري لوحدة تنسيق البرنامج وأدوات تسيير البرنامج والتقييم اللاحق والرقابة التي ستحدد في إتفاقية القرض. والمخاطرة الثانية تتعلق باحتمال تسلل و/أو استيلاء التيارات السياسية المحلية على منظمات المنتجين لا سيما مكاتبها الفيدرالية. وتعتبر احتمالات هذه المخاطرة منخفضة ولكن تأثيرها السلبي يمكن أن يكون كبيرا. وسيتم تخفيف هذه المخاطرة من خلال الترويج لتقافة مناسبة لتقديم الخدمات وممارسة السلطات بين جميع منظمات المستفيدين التي سيدعمها البرنامج.

طاء - السمات الابتكارية

60 - سيدخل البرنامج المقترح سمتين على الأقل من السمات الابتكارية الرئيسية. السمة الأولى هي الجمع بين ثلاث آليات تمويلية للاستثمار العام والجماعي والفردية يتبع كل منها قواعد مستقلة لاتخاذ القرارات والرقابة، وتسهم جميعا بأسلوب تكاملي في التصدي للمشكلات الرئيسية التي تواجه التنمية في مناطق الواحات. وسوف يسير تخصيص الأموال للبنية الأساسية الاجتماعية على هدى البرنامج الحكومي متوسط الأجل للنفقات العامة، والسمة الثانية هي تطبيق استراتيجية إنهاء تدخلات هيكل الدعم في البرنامج في ضوء البناء المطرد لقدرة منظمات المستفيدين على تحمل المسؤولية عن الأعباء التقنية والإدارية والمالية المتزايدة للتنمية المحلية.

61 - الإطار الاستراتيجي للصندوق. إن تمكين سكان الريف، لا سيما أشدهم ضعفا، هو لب تصميم هذا البرنامج. وسيكون نجاح الاستراتيجية المقترحة مؤشرا على التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. وسوف يتصدى البرنامج تحديا للأولويات العديدة للإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الثانية معا، ولا سيما فيما يتعلق بالآتي (i) دمج اعتبارات الجنسين في أنشطة البرنامج؛ (ii) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي لفقراء الريف؛ (iii) تحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ (iv) الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛ (v) تعزيز حصول المزارعين على التكنولوجيا والمعرفة الحديثة.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

62 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية موريتانيا الإسلامية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

63 - وجمهورية موريتانيا الإسلامية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

64 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

65 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبع ملايين وتسعمائة ألف (7 900 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 5 ديسمبر/كانون الأول 2003)

1 - سنتيخ حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية (الحكومة) المرافق والخدمات لوزارة البيئة والتنمية الريفية (الوزارة) ولكل طرف من أطراف البرنامج بهدف تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع اتفاقية القرض.

2 - تم حساب مساهمة الحكومة في تمويل كامل البرنامج بالأوقية الموريتانية بما يعادل 6.8 مليون دولار أمريكي. وأما مساهمة الحكومة الموازية للجزء من البرنامج الذي يموله قرض الصندوق فهي بالأوقية الموريتانية بما يعادل 4.9 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا المبلغ جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات التي ستعفيها الحكومة من رسوم وضرائب الاستيراد. كذلك فهو يشمل أيضا تحمل الحكومة، كجزء من الأموال النظيرة، لضريبة القيمة المضافة والضريبة المفروضة على تسليم الخدمات علاوة على مساهمة الحكومة في تمويل البرنامج بالأوقية الموريتانية بما يعادل 3.8 مليون دولار أمريكي. ولتحقيق هذه الغاية، ستودع الحكومة مبلغا أوليا من الأموال النظيرة بالأوقية الموريتانية بما يعادل 300 000 دولار أمريكي في حساب البرنامج وذلك لتغطية نفقات السنة الأولى منه. وستغذي الحكومة كل سنة ومقدما حساب البرنامج بإيداع أموال نظيرة بقدر ما هو وارد في خطة العمل والميزانية السنوية. وسيدرج البرنامج في الميزانية الاستثمارية للحكومة.

3 - كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة كما هو منصوص عليه في الشروط العامة، ستقوم أطراف المشروع بالإبقاء على ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل المشروع، ولهذه الغاية، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996-1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

4 - سيكون نظام الرصد تشاركيا، وسيخضع أعضاء رابطات التنمية التشاركية في الواحات ورابطات الائتمان القائمة في الواحات، والاتحادات والجماعات والجمعيات التي يتعاون معها البرنامج للتدريب على جميع البيانات. وسيشاركون في تحديد مؤشرات الرصد والأداء، كما سيسهمون في أنشطة الرصد بحيث تغدو رابطات التنمية التشاركية في الواحات ورابطات الائتمان القائمة في الواحات واتحاداتها قادرة على القيام بهذه العملية بصورة مناسبة قبل نهاية البرنامج. كذلك سيحدث البرنامج نظاما للرصد والتقييم يستجيب لأهداف الإدارة وتعلم وابتكارات موظفي فريق البرنامج. وسيجري البرنامج سلسلة من الدراسات الهادفة إلى تقييم فعالية النهج أو اقتراح تحسينات عليها أو حتى اقتراح نهج جديدة. أما تقييم منتصف الفترة وتقييم إنجاز البرنامج فسيجريهما مقدمو الخدمات ممن لا علاقة لهم

الملحق

بالبرنامج. وسيتيح هذان التقييمان المدخل لاستعراضين مشتركين لمنصف الفترة ولانجاز البرنامج. وستتم جميع هذه التقييمات على أساس ترتيبات للتقييم الذاتي يضعها المستفيدون.

5 - ستتحمل الحكومة جميع الرسوم والضرائب المفروضة على السلع والخدمات الضرورية للبرنامج من خلال الإعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات و/أو من خلال التخفيضات الضريبية. وتمثل قيم جميع هذه الضرائب جزءاً من الأموال النظيرة التي تعهدت الحكومة بتوفيرها بموجب شروط اتفاقية القرض.

6 - سيتم اختيار الموظفين الرئيسيين في البرنامج - أي المنسق وموظف العمليات المسؤول عن البرمجة وعن الرصد والتقييم وموظف الحسابات - بموجب صلاحيات الوزارة بناء على استدراج عروض مفتوح لجميع الأفراد المؤهلين في القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية؛ ولن يسمح بأي تمييز في هذه العملية. وسترفع هذه التعيينات للحصول على موافقة الصندوق المسبقة عليها. وبصورة مشابهة، يجب اشعار الصندوق، رسمياً وبأسرع وقت ممكن، بأي قرار لإنهاء وظائف هؤلاء الموظفين، وسيتم تعيين من سيخلفهم في هذه الوظائف بناء على الإجراء المذكور أعلاه. أما اختيار الموظفين الإداريين والتقنيين فيقع على عاتق المنسق وسيتم وفقاً للإجراء نفسه. وفي حال تساوي جميع المعطيات الأخرى، سيتم تفضيل المرشحات من النساء. وسيوظف العاملون في وحدة تنسيق البرنامج بموجب عقود لمدة سنتين قابلة للتجديد، مع خضوعهم ككل موظفي البرنامج لتقييم أداء مستوى وخضوع عقودهم لامكانية الفسخ بموجب نتائج هذا التقييم.

7 - ستؤمن الحكومة على موظفي البرنامج ضد مخاطر الحوادث والأمراض بما يتفق مع الإجراءات المتبعة في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

8 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة للصرف من القرض:

(أ) لن تتم أية سحبات من أية فئة من فئات الصرف ما لم:

(i) تودع الحكومة في حساب البرنامج مبلغاً يعادل 300 000 دولار أمريكي؛

(ii) يؤمن الصندوق على أول خطة عمل وميزانية سنوية؛

(iii) يوافق الصندوق على دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية الخاصة بالبرنامج؛

(ب) لن يتم السماح بأية سحبات قبل تنفيذ الدليل الخاص بصندوق الاستثمارات المجتمعية وما لم يوافق الصندوق على حساب أمانة رابطات الائتمان القائمة في الواحات.

9 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة لنفاد مفعول القرض:

(أ) أن تقوم الحكومة بتسليم الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن المدير العام لتشريع وترجمة ونشر

الجريدة الرسمية أو أي سلطة كفوّة أخرى في جمهورية موريتانيا الإسلامية بالصورة التي يرتضيها الصندوق شكلاً ومضموناً؛



الملحق

- (ب) نشر النصوص الناظمة الخاصة باحداث وحدة تنسيق البرنامج واللجنة التوجيهية ولجنة الرصد فيه؛
- (ج) اختيار منسق البرنامج والموظف الإداري والمالي فيه وموافقة الصندوق على هذا الاختيار.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MAURITANIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	1 025	GNI per capita (USD) 2001 1/	360
Total population (million) 2001 1/	2.75	GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	1.4
Population density (people per km²) 2001 1/	3	Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	5
Local currency	Ouguiya (MRO)	Exchange rate: USD 1 =	MRO 272
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	3.2	GDP (USD million) 2001 1/	1 007
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	41	Average annual rate of growth of GDP (%) 1/ 1981-1991	1.9
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	15	1991-2001	4.3
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	120	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	51	% agriculture	21
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	29
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	8
Total labour force (million) 2001 1/	1.27	% services	50
Female labour force as % of total 2001 1/	44	Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	16
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	83 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	70
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	59	Gross domestic savings (as % of GDP)	14
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	3 097	Merchandise exports 2001 1/	280
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	35 a/	Merchandise imports 2001 1/	335
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	32 a/	Balance of merchandise trade	-55
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/	before official transfers 2001 1/	n/a
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a	after official transfers 2001 1/	65
Population using improved water sources (%) 2000 3/	37	Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	50-79	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	33	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 1999 1/	n/a
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 1999 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	n/a	Total external debt (USD million) 2001 1/	2 164
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	n/a	Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	143
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	112	Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	23
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	791	Lending interest rate (%) 2001 1/	n/a
Land Use		Deposit interest rate (%) 2001 1/	n/a
Arable land as % of land area 2000 1/	0.5		
Forest area as % of total land area 2000 1/	0.3		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	10		

a/ Data are for years or periods other than those specified.
n/a = not available.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN MAURITANIA

Loan No.	Project/Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Closing Date	Currency	Approved Amount	Disbursement (% of approved amount)
MR-44	Gorgol Irrigation Project	World Bank/IDA	World Bank/IDA	HC	16.09.80	27.08.81	30.06.90	SDR	7 600 000	95%
MR-92	Gorgol Farmers' Training Project	IFAD	World Bank/IDA	HC	31.03.82	28.07.83	30.06.90	SDR	1 200 000	20%
MR-169	Small-Scale Irrigation Project	World Bank/IDA	World Bank/IDA	HC	03.04.85	30.01.86	30.06.93	SDR	3 500 000	74%
MR-1	Agricultural Rehabilitation Programme	AFESD	AFESD	HC	30.04.86	10.12.86	30.06.94	SDR	4 000 000	100%
MR-22	Agricultural Rehabilitation Programme II	AFESD	AFESD	HC	06.12.89	06.11.90	31.12.96	SDR	8 650 000	99%
MR-31	Banc d'Arguin Protected Area Management Project	IFAD	UNOPS	HC	15.04.92	18.05.93	30.06.00	SDR	1 200 000	93%
MR-318	Maghama Improved Flood Recession Farming Project	IFAD	UNOPS	HC	03.12.92	10.06.93	31.12.00	SDR	7 450 000	97%
MR-43	Oasis Development Project – Phase II	IFAD	AFESD	HC	06.09.94	08.02.95	30.09.03	SDR	5 400 000	92%
MR-563	Poverty Reduction Project in Aftout South and Karakoro	IFAD	UNOPS	HC	12.09.01	-	-	SDR	11 300 000	-
MR-590	Maghama Improved Flood Recession Farming Project – Phase II	IFAD	UNOPS	HC	05.09.02	23.07.03	31.03.10	SDR	7 600 000	

Note: HC = Highly concessional
IDA = International Development Association
UNOPS = United Nations Office for Project Services

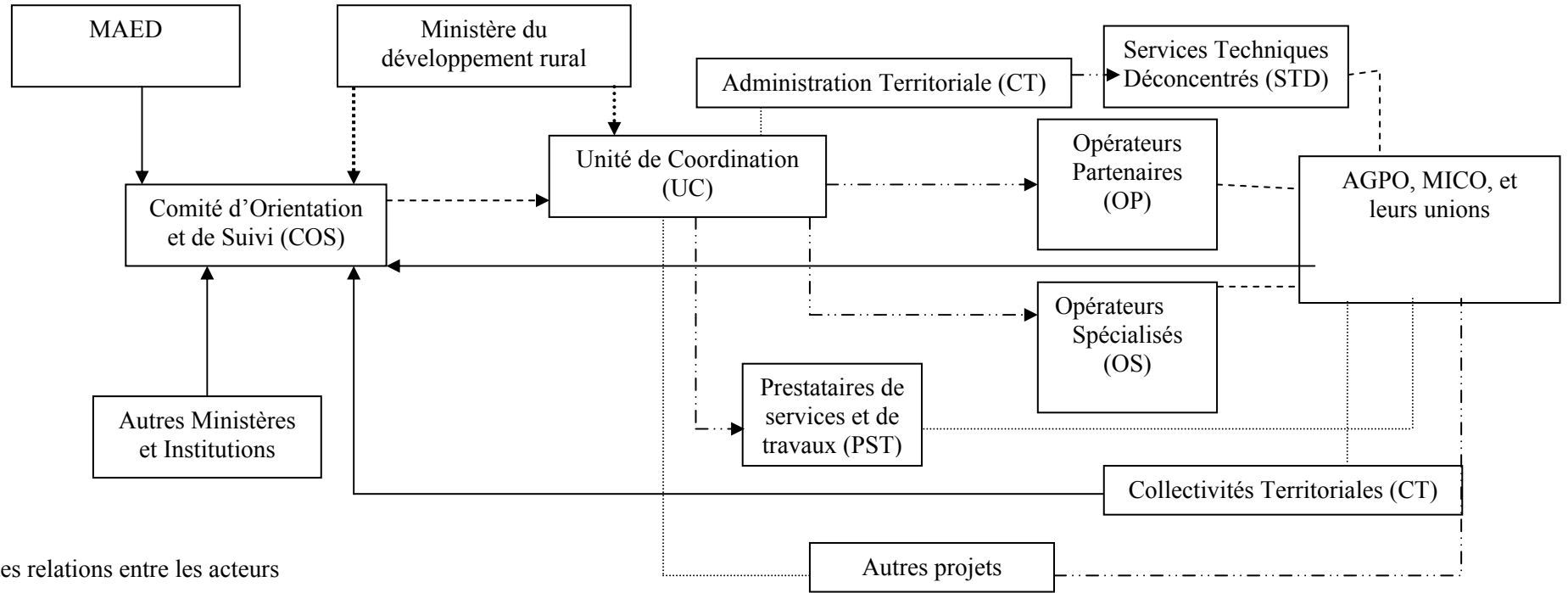
LOGICAL FRAMEWORK

Summary Description	Verifiable Indicators	Means of Verification	Hypotheses and Risks
I. Development Goals 1. Poverty reduced in targeted oasis communities 2. Access to social services improved	1.1.1 Reduction in prevalence of poverty, 1.1.2 Reduction in chronic malnutrition among children, 1.1.3 Reduction in rates of infant and maternal mortality 1.2.1 Increase in women literacy rates 1.2.2 Increase in access to potable drinking water 1.2.3 Increase in access rate to sanitation facilities	<ul style="list-style-type: none"> ● National poverty, nutrition, and health surveys ● Anthropometric surveys ● Mid-term and end-of-project evaluations 	
II. Programme Development Objectives 1. Strengthen local development capabilities Capacity of oasis organizations strengthened Policy and institutional framework improved Women status in oasis communities enhanced 2. Productive capacity improved in a sustainable manner Rural incomes increased Incomes of vulnerable groups increased Income sources diversified Oases productive capacity enhanced 3. Delivery of financial services improved Access of oases population to ST and MT credit increased Access of women to ST and MT credit increased Returns to savings increased 4. Road conditions and social infrastructure improved	Key outcomes 2.1.1 Number of oasis community associations (AGPOs) having implemented community development plans 2.1.2 Number of farmer, women and youth organizations having implemented a new economic activity 2.1.3 Regulatory texts on decentralization, on civil-society organizations, and on natural resource management adopted 2.1.4 Percent of executive positions in AGPOs held by women 2.2.1 Average per capita income 2.2.2 Average income of female-headed households 2.2.3 Share of non-farm income increased 2.2.4 Number of oases protected from dune encroachment 2.3.1 Number of ST and MT loans extended by MICO per year 2.3.2 Number of ST and MT loans extended to women per year 2.3.3 Average annual returns for type B shares 2.4.1 Number of oases without road access problems 2.4.2 Primary school enrolment 2.4.3 Average distance to a functioning health facility 2.4.4 Percent of HH with easy access to potable water	<ul style="list-style-type: none"> ● Published legislation ● Institutional assessment of AGPOs and other organizations ● Activity reports of AGPOs, MICO, federations ● AWPB ● Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> ● Resistance to reforms ● Administrative interference in operation and management of project ● Political interference in operation of AGPOs, MICOs, and their federations

III. Results By Component			
Component 1: Oasis community development			
<p>Sub-component 1.1: Capacity-building of oasis organizations</p> <ul style="list-style-type: none"> • Training and managerial support provided to 69 existing AGPO, to about 50 new AGPOs and to a large number of specialized grass-roots organizations • AGPO federations established in the five provinces and provide support services to member AGPOs • Systems for exchange of experiences, for coordination, and for negotiations established to support community development initiatives • Roles and participation of women strengthened • Literacy programmes reach a large number of beneficiaries, and target women 	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of existing AGPOs having completed their consolidation programme 2. Number of newly established AGPOs 3. Percentage of AGPOs reaching level 3 in terms of technical and managerial capabilities 4. Number of agreements signed between communes and AGPO, 5. Number of oasis development plans formulated, funded and implemented 6. Percentage of women in decisional and implementing bodies of AGPOs 7. Number of federations providing sustainable support services to their members 8. Number of meetings/workshops for enhanced collaboration between local development partners 	<ul style="list-style-type: none"> • Published legislation • Activity reports of AGPOs • Institutional assessment of AGPOs and other organizations • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Resistance to reforms • Administrative interference in operation and management of project • Political interference in operation of AGPOs, MICOs and their federations
<p>Sub-component 1.2: Legal and institutional framework</p> <ul style="list-style-type: none"> • Prerogatives of AGPOs, of their federations, and of rural communes clarified 	<ol style="list-style-type: none"> 9. Legal reviews 10. Meetings with involved departments 11. Regulatory texts published 	<ul style="list-style-type: none"> • Published regulatory texts • Annual activity reports • Mid-term and final reviews 	
<p>Sub-component 1.3: Community investment fund</p> <ul style="list-style-type: none"> • Rules for access to and for the management of the fund implemented in an effective and transparent manner • Priority community investments implemented in an efficient and transparent manner • Resulting infrastructures operated and maintained efficiently by beneficiary organizations 	<ol style="list-style-type: none"> 12. Number of community plans funded by the fund 13. Types and number of infrastructures established 14. Utilization rate of established infrastructures 15. Percentage of infrastructure with effective user-funded maintenance systems 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual activity reports • Thematic assessments • Geographical information system (GIS) • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<p>Administrative and political interference in operation and management of fund</p>
Component 2: Sustainable development of oasis productive capacity			
<p>Sub-component 2.1: Intensification and diversification of agricultural production</p> <ul style="list-style-type: none"> • Systems for improved water management established • Support services for intensification and diversification of oases agricultural production operational • Practices for efficient water use, for improved date palm orchard management adopted • Market information system established for oases major products • Support systems for improved marketing established and operational 	<ol style="list-style-type: none"> 1. Water draft control procedures established and enforced 2. Rate of adoption of improved water management practices 3. Number of Maghrebi extension couples deployed 4. Number of local extension farmers trained and deployed 5. Percentage of oases acreage used by secondary crops increased by 30% 6. Yields of date palm trees and of vegetable crops increased by 50% 7. Time series on prices for at least three major products 8. Percentage marketed of major oases produce 9. Number of farmers' groups benefiting from targeted marketing support 10. Number of farmer and women groups receiving targeted support for the transformation and marketing of agricultural products 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual activity reports • Thematic assessments • GIS • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of good service providers • Resistance to group actions for improved water economy

III. Results By Component (cont.)			
Component 1: Oasis community development			
<p>Sub component 2-2: Rehabilitation of date plantations</p> <ul style="list-style-type: none"> • Support and incentives system for the rehabilitation of the Bayoud infected oases established and operational • Improved cultural practices for date production disseminated in an effective manner • Programme for selection and diffusion of more productive date varieties established and operational 	<ol style="list-style-type: none"> 11. Bayoud-infected oases rehabilitated 12. Preventive Bayoud protection practices effective and adopted by oases 13. Crop protection effective and risk of pest infestation reduced 14. Yields of date plantations increase by 50% 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual activity reports • Thematic assessments • GIS • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of good service providers • Resistance to group actions for rehabilitation of date plantations
<p>Sub component 2-3: Protection of the oasis environment</p> <ul style="list-style-type: none"> • Effective protection systems against dune encroachment established and adopted • Improved natural-resource management (NRM) practices are applied within the oases and in surrounding range areas • Biodiversity is safeguarded in the oasis areas, especially in the humid microclimates 	<ol style="list-style-type: none"> 15. Number of oases with effective dune encroachment systems 16. Number of oases applying improved NRM to surrounding areas 17. Number of humid ecosystems safeguarded 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual activity reports • Thematic assessments • GIS • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of good service providers • Resistance to group actions for improved natural resource management
Component 3: Decentralized rural finance			
<p>Coverage and access to financial services expanded and broadened</p> <ul style="list-style-type: none"> • Existing MICOs consolidated • New MICOs established and operational • MICO federations established and operational • Types of financial services expanded • Linkages with the banking system established and operational 	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number of fully operational and financially sustained MICOs 2. Number of fully operational and financially sustained MICO federations; 3. Support services provided by the federations to member MICOs are established and self sustained 4. Number of audits of MICOs and of their federations 5. Types and coverage of new financial services to oases population 6. Framework refinancing agreements established and implemented with commercial banks 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual audits • BCM Reports • Annual activity reports • Thematic assessments • GIS • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Political interference in operation of MICOs, and their federations • Banks not responsive to refinancing requests
Component 4: Basic Social and Economic Infrastructure			
<ul style="list-style-type: none"> • Basic infrastructure for water mobilization, social services, and access roads rehabilitated or established 	<ol style="list-style-type: none"> 1. Number and size of access roads and critical point treatments rehabilitated or established 2. Number of water retention works rehabilitated or established 3. Number of potable water distribution systems rehabilitated or established 4. Number of classrooms rehabilitated 5. Number of health facilities rehabilitated 6. Endogenous infrastructure operations and maintenance systems established 	<ul style="list-style-type: none"> • Annual activity reports • Thematic assessments • GIS • Computerized database • Mid-term and final reviews 	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of service providers for endogenous maintenance systems
Inputs		Cost per component	
Component 1: Oasis community development		USD	6.9 million (20%).
Component 2: Sustainable Development of Oases Productive Capacity		USD	10.7 million (32%)
Component 3: Support to decentralized financial services		USD	2.0 million (6%)
Component 4: Basic Infrastructure		USD	10.9 million (32%)
Component 5: Coordination, management, monitoring and evaluation		USD	3.3 million (10%)

ORGANIGRAMME



Nature des relations entre les acteurs

-> Assure la présidence du COS et la sélection du coordinateur UC.
- > Membres du COS
- > Orientation et suivi à posteriori par le COS
- .-.-.-> Relations contractuelles UCG – OP et OS
- Relations de coopération, facilitation
- Fourniture d'Appuis aux populations
- .-.-.- Appuis d'autres projets

